

منير عطالله*

تهجير الفلسطينيين من لبنان... سماسرة بغطاء محلي ودولي

مُعَدّ التحقيق حاول من دون أن ينجح الوصول إلى ج. غ. من خلال أحد زبائنه، والذي، كغيره من الزبائن، استمات في الدفاع عنه، واعتباره رجلاً يسهّل الأمور، ومنقذاً للناس من أوضاعهم الصعبة؛ بل إن البعض ذهب إلى اعتبار أن الهجرة باتت أفضل من حياته التي أضحت مستحيلة في ظل الأوضاع الصعبة، والتي شارفت على الانهيار في بعض المخيمات بحسب تعبير بعض هؤلاء.

قوانين وإجراءات محفّزة على الهجرة

تُقدّر أرقام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحسب ما أظهره التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، والذي نفذته إدارة الإحصاء المركزي اللبناني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإشراف لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني التابعة لرئاسة مجلس

أعلن ج. غ. السماسر الذي يُسهّل تسفير الفلسطينيين من لبنان، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، أن الطريق التي كانت مفتوحة من بيروت إلى إسبانيا، أغلقت.

الإعلان جاء عبر رسالة صوتية تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا صفحات المخيمات الفلسطينية المستهدفة كاملة بموجة التهجير الأخيرة التي بدأت مع موجات هجرة فلسطينيي سورية ممّن نزحوا إلى لبنان، واتخذوا طرقاً متنوعة للوصول إلى أوروبا. تلك الموجة لم تنتهِ، واتخذت طرقاً متعددة حتى وصلت إلى إنشاء مكتب في بيروت يديره ج. غ. الذي أصبح أشهر من نار على علم لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

هذا المكتب ليس وحيداً في لبنان، لكنه الأشهر على الإطلاق. فهو يستقبل كل من يريد أن يسافر من الفلسطينيين، وبعد مقابلة سريعة غالباً، ينتهي الأمر ليتم الاتفاق على المبلغ الذي لا يقل عن ٨٠٠٠ دولار للشخص الواحد، وهناك أسر مكونة من خمسة أشخاص حصلت على حسومات.

* صحافي لبناني.



تظاهرة للاجئين فلسطينيين أمام السفارة الكندية في بيروت يطالبون فيها بحق الهجرة.
(خاص بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية")

الحكومة اللبنانية سعد الحريري: "لقد راکمت العقود الماضية المشاكل الاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وبت الواقع في المخيمات واقعاً مأسوياً بكل المقاييس. والدولة لا تستطيع أن تتفرج على هذا الواقع وهو يتفاقم من سنة إلى أخرى، ويتحول إلى مسألة لا تحل. لقد أظهرت وثيقة مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين أن اللبنانيين بمختلف اتجاهاتهم السياسية لا يشكلون عائقاً أمام أي مشروع يسمح للبنان أن يتحمل مسؤولياته تجاه الإخوة اللاجئين".^١

الوزراء اللبناني، بـ ١٧٤,٤٢٢ شخصاً، يتوزعون على ١٢ مخيماً و١٥٦ تجمعاً سكنياً على المحافظات الخمس في لبنان. هذا الرقم لاقي ردوداً متنوعة من الجهات السياسية في لبنان، بين قبول ورفض، على الرغم من أن القبول العام كان هو السائد حتى من الجهات السياسية التي كثيراً ما وقفت عائقاً أمام إقرار الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا سيما حق العمل. وفي يوم إطلاق نتائج التعداد في السراي الحكومي الكبير في بيروت، قال رئيس

المشروع، في حينه، أن اللاجئين يستفيد من خدمات الأونروا على صعيدي الاستشفاء والمرضى والأمومة.^٢

وتضيف اللجنة: "ولمّا انحصرت هذه التعديلات بقانوني العمل والضمان دون سواها من النصوص التشريعية والقانونية والتنظيمية التي يخضع لها العاملون في لبنان، فلم ينعكس ذلك بالقدر الكافي على أوضاع العاملين بما فيه منحهم إجازة عمل دون رسوم، إذ ما تزال عملية ممارسة الكثير من المهن محظورة على اللاجئين بسبب تطبيق قوانين وأنظمة المهن الحرة التي تحصر أكثريتها حق العمل فيها باللبنانيين دون سواهم (محاماة، طب، هندسة وصيدلة وما شابه)، أو يتطلب إفادة الأجانب منها تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. على الرغم من الاستثناءات التي يستفيد منها اللاجئ الفلسطيني، فإن عدد إجازات العمل الممنوحة لم تتعدّ في عام ٢٠١٦، (٧٢٩) إجازة.^٣

إضافة إلى العمل، هناك أزمة منع الفلسطيني من التملك وتسجيل عقاره باسمه في لبنان، بموجب القانون رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠١، الذي اعتبر أن الفلسطيني بصفته لا يحمل جنسية دولة معترف بها، فإنه لا يحق له التملك. وتقول المادة الأولى من هذا القانون إنه "لا يجوز لأي شخص غير لبناني، طبيعياً كان أم معنوياً، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني يعتبره هذا القانون بحكم الأجنبي، أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخر بين الأحياء، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية، أو أي حق عيني من الحقوق الأخرى التي يعيّن هذا القانون، إلّا بعد الحصول على ترخيص يُعطى بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على

هذا الإقرار بواقع اللاجئين الفلسطينيين فعلياً، وعلى مر عقود طويلة، لم يقابله أي فعل على مستوى تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم وخارجها.

فعلى مستوى العمل - على سبيل المثال لا الحصر - فإن التعديلات التي أجراها مجلس النواب اللبناني على قانوني العمل والضمان اللذين يحملان الرقمين ١٢٨ و ١٢٩ لسنة ٢٠١٠، واللذين بموجبهما صار يحق للاجئ الفلسطيني في لبنان استصدار إجازة العمل من وزارة العمل، وإعفاؤه من الرسوم المفروضة للحصول عليها، لا تزال فاقدة المراسيم التنفيذية التي لم تصدر حتى إعداد هذه التحقيق، علاوة على أن من يستصدرون إجازة عمل لا يستفيدون فعلياً من التقديرات العائلية والرعاية الصحية والأمومة والطفولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في الوقت الذي يتعين عليهم تسديد جميع المبلغ المطلوب منهم (وهو حسم ٢٣,٥٪ من أساس مرتبهم)، كما أنهم لا يستفيدون سوى من تعويضات نهاية الخدمة (ما نسبته ٨,٥٪).

وعلى هذا الصعيد تقول لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في موقعها الإلكتروني بشأن تلك التعديلات القانونية التي طرأت على قانون العمل والضمان، إنه فيما يتعلق بالفلسطينيين، فإن صندوق الضمان "هو مؤسسة مستقلة تخضع لوصاية وزير العمل، ويتألف من ثلاثة صناديق: ضمان المرضى والأمومة، والتقديرات العائلية، وتعويض نهاية الخدمة. وقد قضى القانون ١٢٨ الصادر في عام ٢٠١٠، بإفادة الأجير الفلسطيني من صندوق فرع نهاية الخدمة فقط، بينما ظل محروماً من تعويضات المرضى والأمومة والاستشفاء، لا اعتبار

اقتراح وزير المالية. ولا يُشذ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا القانون أو في نص خاص."

ويضيف الموقع الرسمي للجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني أن قانون التملك الذي صدّق عليه مجلس النواب اللبناني ينصّ على أنه "لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين."

واللافت أن هذا القانون بالنتيجة سيحرم اللاجئين الفلسطينيين من توريث ملكيته لعقاره أو عقاراته، إلا أن "لجنة الحوار" أشارت في موقعها أيضاً أن "في ما يخص مسألة التوريث، وبخلاف الشائعات التي تداولها معظم العاملين في المجال الحقوقي والمدني الفلسطيني، وبعد تدقيق أجرته لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، تبين منه أن المديرية العامة للشؤون العقارية في وزارة المالية تقوم حكماً بتسجيل انتقال ملكية الفلسطيني بالوفاة باسم الورثة، من دون أي مانع أو عائق، إذا كانت المعاملات مستوفية كل الشروط والأصول القانونية." وقد عادت المديرية، إلى إصدار صك الملكية والأصول القانونية، مع اشتراط عدم قبول أي تنازلات بين الإخوة، والاتجاه فقط إلى البيع باسم الغير.

وتُقدر إدارة السجل العقاري في وزارة المالية أعداد المنازل التي يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء لبنان بـ ٥٣٣١ حتى تاريخ ٢٠١٥/٣/٩.

الأميركية بالتعاون مع الأونروا أعداد الفلسطينيين في لبنان في سنة ٢٠١٠، بما يتراوح بين ٢٦٠,٠٠٠ و ٢٨٠,٠٠٠، بينما تشير أرقام الأونروا إلى ٤٥٥,٣٧٣ حتى سنة ٢٠١١.

مسح الجامعة الأميركية أكد أن ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني غادروا لبنان إلى دول الخليج وألمانيا والدول الإسكندنافية، في إبان الاجتياح الإسرائيلي وحرب المخيمات^٦.

كيف يهاجرون؟

هجرة الفلسطينيين من لبنان اتخذت أشكالاً متنوعة، فمع موجات الهجرة الأولى في إبان الحروب السابقة في لبنان (حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦؛ اجتياح بيروت؛ مجزرة صبرا وشاتيلا؛ حرب المخيمات)، كانت الهجرة وقبولها لدى الدول الأوروبية ذات طابع إنساني. وفي هذا السياق يؤكد الحقوقي الفلسطيني والباحث في شؤون اللاجئين سهيل الناطور الذي التقّيته في مكتبه في مخيم مار الياس، أن "التعاطف كان إنسانياً بسبب الحروب الواقعة في البلد، وبسبب الدمار الكبير الذي لحق بالمجتمع، سواء اللبناني أو الفلسطيني بنواحيه كافة". وعن سهولة الهجرة في ثمانينيات القرن الماضي، يرى أن سبب "سهولة الخروج من لبنان هو عدم وجود أجهزة للدولة تتحكم في جميع المداخل والمخارج، وخصوصاً في الموانئ الصغيرة، لأن الحرب كانت مستعرة في المنطقة."

الهجرة الجديدة تحمل طابعاً سياسياً

أمّا موجة الهجرة الحالية فتحمل طابعاً

هجرة قديمة لأسباب أمنية

قدّر المسح الأسري الذي أجرته الجامعة

جاهزة على وثائق السفر، حدد موعد السفر بعد أن حجز بطاقات الطيران؛ اتصل بي، وحدد موعد السفر في اليوم ذاته، وأخذ باقي المبلغ الذي لم يكن يزيد على ٢٠٠٠ دولار. حينها وجه إليّ وإلى من معي بعض النصائح عمّا يجب قوله في المطار، طالباً منا إنكار معرفتنا به إذا سأل أمن المطار عنه، كما طلب تغيير اسمه في هواتفنا، وأخبرنا أنه إذا ما سُئلنا في مطار بيروت عن سبب ذهابنا إلى بوليفيا، فإن علينا أن نجيب بأن رحلتنا هي بقصد السياحة.^٦

ر. ع.^٧ لاجيء فلسطيني في لبنان أيضاً، عمره ٢٠ عاماً، هاجر بدوره عبر مكتب ج. غ.، بعد عدة محاولات جرّب خلالها الوصول إلى أوروبا. يقول: "حاولت السفر بطرق متعددة قبل ذلك، وكان أولها في سنة ٢٠١٥ بالبحر من تركيا إلى اليونان، لكن ما تيسرت القصة لأسباب تتعلق بالمهرب. وبعد سنتين، في سنة ٢٠١٧، حاولت مرة ثانية عن طريق مهرب، وعملت الجواز وكان بس ناقص الحجز والسفر، لكن المهرب صار يؤجل بموضوعي لأن الطريق التي كانوا يسلكونها أغلقت. بعدها تقريباً يُست وشلّت موضوع السفر من راسي لمدة سنة. فجأة سمعت من بعض الناس بوجود طريقة عند ج. غ. والناس عم توصل والطريق مفتوحة. ما تأخرت ونزلت عند ج. غ. حتى إستفسر عن الطريق وكم التكلفة، ويومها طلب مني ٩٠٠٠ دولار واصل على بلجيكا بدون أي عثرات. فكرت بالموضوع يومين تقريباً، وقررت إنو لازم إخطي هالخطوة وإعتبر الـ ٩٠٠٠ دولار استثمار لمستقبلي نظراً لأن عمري ٢٠ سنة". أمضى ر. ع. نحو أسبوعين في انتظار اتصال الحاج ج. غ. بحسب تعبيره، يقول:

سياسياً، مثلما يرى الناظر، مشيراً إلى أن "الجديد الذي تطرحه الظروف الحالية هو أن استخدام التضيق والضغط الاقتصادي والمالي على جميع القوى السياسية الفلسطينية لحملها على قبول حلول سمّاها الرئيس الأميركي صفقة العصر، تتمثل في وقف دعم الأونروا - المقدّم الأكبر للخدمات شبه المجانية ممولة من دول العالم"، مضيفاً أن "موجة الهجرة الأخيرة هي نتاج ضغوط سياسية ناجمة عن برنامج سياسي يهدف إلى إلغاء اللاجئين الفلسطينيين هنا في الأماكن الأقرب إلى فلسطين، وبالتالي النزف الذي يتم الآن هو نزف أخطر لأن هناك ضغطاً، وهناك عدم توفير للحقوق من طرف الدول المضيفة، سواء لعدم القدرة أو لعدم الإرادة - مثلما هي الحال في لبنان - وفي مقابل ذلك هناك إغراءات وتسهيلات في الغرب بقبول هؤلاء اللاجئين، مرة تحت نصّ القانون الدولي بعدم الإعادة، ومرة بإغماض العيون عن التهريب والمخالفات وتزوير الأوراق القانونية للهجرة".

تتم الهجرة فعلياً بشكل أشبه بالشرعي، غير أنها تتم بطرق غير شرعية؛ لكن كيف ذلك؟ يجيب ر. أ. ح.^٨ أحد اللاجئين الذين هاجروا وكان من سكان مخيم مار الياس: "ذهبت إلى مكتب ج. غ. عدة مرات، ودخلت في مفاوضات معه للاتفاق على السعر الذي استقر على ٤٢,٠٠٠ دولار، في مقابل إيصالي إلى ألمانيا، ومن أجل ذلك بعت بيتي وسيارتي. وكان الدفع بالتقسيط، عشرة آلاف في البداية، ثم سلّمته وثائق السفر. أعطيته لاحقاً عشرة آلاف أخرى، وأكملت له الباقي تباعاً خلال مدة انتظار لم تتجاوز الأسبوعين. وحين أصبحت فيزا بوليفيا

”جددت الجواز واتفقت معه وحددلي موعد السفر مباشرة بعد أسبوعين من مدة تسليم الجواز. الصعوبات اللي واجهتها خلال هالفترة: الخوف من إغلاق الطريق، وخسارة المبلغ لأنه كان كل ما أملك. وظل الخوف يلازمني لأسبوعين، وسفري تأجل ١٠ أيام لسبب يعود للقنصلية اللي بدو يعطينا الفيزا منها. انتظرت ١٠ أيام كمان، وفعلاً هذه المرة كانت يوماً حاسماً؛ اتصل الحاج ج. غ. وأخبرني: سفرك اليوم بالليل، إحضر عندي وبخبرك الطريق بالتفصيل. وفعلاً شرح شو لازم نعمل بالتفصيل، وشدد علينا أن نخبر الأمن العام اللبناني، إننا رايحين على الإكوادور، والفيزا بالباسبور كانت على بوليفيا. وإن سألنا الأمن العام ليش في فيزا بوليفيا على الجواز، منخبرهم كنا رايحين بوليفيا وبطلنا.”

تفصيلات الرحلة التي يخططها ج. غ.، جرت مع معظم الناس على الشاكلة ذاتها.

وبالنسبة إلى ر. ع.، فإن هجرته كانت بالطريق ذاتها التي سافر منها ر. أ. ح. يقول ر. ع.: ”وصلنا المطار وكنا خايفين، ولكن خوفنا ما كان بمحلّو لأن الموظفين بالمطار يبدو فاهمين القصة كلها، وعارفين هالشباب طالعة هجرة ومش راجعة، ومع ذلك كانوا يسهلون أمورنا بشكل سريع بدون أي تشديدات. كنا ١٥، وكلنا مصدومين من التسهيلات للفلسطيني بشكل ملفت. طلعنا من مطار بيروت إلى أثيوبيا في منتصف الليل، ولمّا وصلنا، انتظرنا ساعتين بمطار أديس أبابا لناخد طائرة ترانزيت إلى البرازيل، وفعلاً الأمور كانت ميسرة، وج. غ. كان يتابعنا ويوجّهنا. وكان الأمن الأثيوبي معنا طبيعي جداً وبدون مشاكل. أخذنا طائرة البرازيل، ولمّا وصلنا مطار ساو باولو، وجدنا حجز أوتيل داخل المطار لمدة ليلة كان ج. غ. مأمّنو، وكل شي تمام. بقينا هالليلة، وتاني يوم الصبح طلعنا من البرازيل إلى بوليفيا



صالة المغادرة في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت.

الرحلات، وينتظرون الوافدين في إسبانيا لاستكمال ترتيبات الطريق نحو الوجهة النهائية التي يرغب فيها كل واحد منهم. الشباب يؤكدان أن التسهيلات التي جرت معهما ومع غيرهما، والتي سمعها من قصص المهاجرين من لبنان نحو أوروبا، أكدت لهما أن ثمة ما هو مدروس ومقصود للفلسطيني اللبناني.

ر. أ. ح. جرى التحقيق معه في مطار مدريد، وكان من ضمن الأسئلة التي وُجّهت إليه بعد أن عرف الضابط أنه فلسطيني، ما هي أسباب تركه البلد الذي كان مسجلاً كلاجئ فيه، وما هي "ألوان العلم الفلسطيني، ومعلومات عن النكبة، ومتى أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية، وأسماء شخصيات فلسطينية".

عندما انتهى المحقق من توجيه الأسئلة، أخبر ر. أ. ح. عن طريق المترجم، أن الإجابات ستُرفع إلى الجهات المختصة، وبعد دراستها سيتم اتخاذ القرار بالسماح له ولعائلته بدخول إسبانيا، أو ستجري إعادته إلى لبنان، فأجابه ر. أ. ح.: "إذا أردتم إعادتي، فعليكم أخذي إلى فلسطين وليس إلى لبنان، لأنه ليس بلدي".

وبعد ليلة قضاها ر. أ. ح. مع عائلته في مكان مخصص في المطار، سُمح لهم بدخول إسبانيا، وبعد انتظار لأيام في فندق وجّههم إليه الصليب الأحمر لإنهاء إجراءات لجوئهم في إسبانيا، أرسل ج. غ. سيارة إلى العائلة، وكان سائقها فلسطينياً من مخيم عين الحلوة أصلاً، ويحمل أوراقاً فرنسية، لنقلهم إلى وجهتهم الأخيرة، ألمانيا. وبما أنهم كانوا يريدون الذهاب إلى ألمانيا وعدم البقاء في إسبانيا، فإن ذلك كان يقتضي التغيب عن

بطريقة شرعية ١٠٠٪. وصلنا ع مدينة سانتا كروز، وكان ج. غ. أيضاً حازجاً إلنا بالأوتيل لمدة أربع أيام، وقضينا المدة بشكل طبيعي وسياحة. بعد أربع أيام رجعنا عالبرازيل بشكل طبيعي. هون كانت آخر محطة قبل الطيران لمطار مدريد. وبعد أن كان حجز الإياب أثيوبيا - بيروت، تغير إلى مدريد - إستانبول - بيروت.

يقول ر. أ. ح.: "ج. غ. أكد علينا أنه في مطار ساوباولو يجب أن يتوجه أحد منا إلى مكتب الطيران الأوروبي وإخباره عن سير رحلتنا فقط. وهنا قال لنا المسؤول في المطار إنه سيعمل لنا Check in لمدير، ومن مدريد نقوم بإجراء Check in لمطار تركيا. دامت مدة طيراننا ١٢ ساعة تقريباً، وخلال الطيران الطويل، بعض الذين كانوا معنا قاموا بتمزيق جوازات سفرهم."

أمّا ر. ع. فحدث معه في رحلته أمر آخر عند الوصول إلى مطار مدريد. يقول: "عندما وصلت الطائرة، طلبت المضيئة من مجموعتنا أن ننزل آخر ناس من الطائرة، وفعلاً نزلنا آخر ناس. وجدنا الشرطة الإسبانية على باب الطائرة بتستقبلنا. أخذونا إلى غرفة التحقيق لمدة ١٤ ساعة بدون أي مراجعة، ولاحقاً أعطتنا الشرطة إذن دخول البلد لمدة أسبوع لنقدم لجوء بدائرة الهجرة (كأنهم بسهلوا هروبا)، حتى الصليب الأحمر ما استقبلنا. بنفس اليوم اتصلنا بـ ج. غ. وأخبرناه أن الإسبان أخرجونا من المطار. هون المجموعة انقسمت، ناس كان بدها تبقى بإسبانيا، وناس بدها تروح بلجيكا وألمانيا والسويد." يؤكد ر. ع. ور. أ. ح. أن ثمة أشخاصاً يعملون مع ج. غ.، وهم منتشرون في أنحاء القارة الأوروبية، ويتابعون معه تفاصيل



تظاهرة في مخيم البداوي للمطالبة بالهجرة تُرفع فيها أعلام إسبانية وألمانية.
(خاص بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية")

الاضطرار إلى البقاء في إسبانيا، خلافاً لرغبتني ومخططي".
ر. أ. ح. أكد لمعدّ التحقيق أنه غير نادم على هذه الرحلة، فحياته في لبنان ما كانت لتستمر ضمن الواقع الموجود، كما أن تفكيره لم يعد يختص بشأنه الشخصي هو فقط، بل بات مرتبطاً أيضاً بأولاده الثلاثة، إذ انحصر تفكيره أنه بعد أعوام سيكون أمام معضلة إدخالهم الجامعات من دون ثقة أن هناك جهات تقدم لهم مساعدات مالية لإكمال دراستهم، وعند تخرجهم فإنهم لن يجدوا عملاً، فالقوانين في لبنان لا تسمح لهم بالعمل، كحالهم هو، الذي قضى عمره متنقلاً

الأوتيل التابع للصليب الأحمر كي لا يضطروا إلى تقديم البصمة في إسبانيا، وبالتالي إلزامهم بالبقاء في هذا البلد بحسب اتفاقية "دبلن".

هذه الرحلة من إسبانيا إلى ألمانيا اقتضت المرور بفرنسا وبلجيكا وهولندا، ويؤكد ر. أ. ح. أنه لم يكن هناك أي إشكال باستثناء أن ج. غ. ألزمه بدفع ٢٥٠٠ يورو للسائق، معتبراً أن العائلة تحتاج إلى سيارة خاصة، وبالتالي فإن تكلفة إضافية باتت تترتب عليه، يقول ر. أ. ح.: "دفعت المبلغ لأن الغريق يتعلق بقشة، إذ لم يكن ممكناً أن أتجادل أو أدخل في شجار معه، خوفاً من

يؤجره وبيستأجر خارجاً، أو إذا عنده ملك ممكن يبيعو، على اعتبار أنه لا في استقرار ولا أمن ولا استقرار اجتماعي. إضافة إلى معضلات الكهرباء والمي، وبالتالي عملية الهجرة تنخفض وتشتد وفقاً للعرض والطلب."

يضيف أبو النور: "الناس تبحث عن استقرار. الملاك يحاول أن يبيع، والبعض الآخر يستدين، وفي جزء عم يحاول يبيع بيتو ويطلع، في شي عم يتدين، يعني الناس عم بتدور عالمان وعلى الاستقرار. عشان هيك بتلاقي فترة بعد فترة بتشتد موجات النزوح والهجرة من المخيمات، وخاصة بعد الأحداث الأمنية اللي عم تحصل بالمخيمات وبتدفع الناس لتطلع. الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية بالبلد، ونسبة البطالة العالية، كمان بتخلي الناس تفكر بالهجرة، مع إنو ممكن يهاجر الواحد وما يوخد إقامة، ويمكن الأمور ما تتيسر، بس خلص تفكيرو إنو يخرج من البلد."

يؤكد أبو النور أن الهجرة تقل في مخيم شاتيلا وتنتعش بين حين وآخر، وذلك يعود إلى أن ج. غ. يرفع سعره الذي لا يزيد على ١٠,٠٠٠ دولار، ولا يقل إلا في مرات قليلة فيتراوح ما بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ دولار. ويؤكد أن محاولاتهم لردّ الناس عن الهجرة، ليست ذات جدوى، لأن "سبب المغادرة هو البحث عن الاستقرار، حتى إن بعض التنظيمات تغضّ النظر عن المشكلة، لأن الفصائل عاجزة عن تأمين الاستقرار للناس."

ويضيف أبو النور: "القيادة الفلسطينية على مستوى منظمة التحرير وعلى مستوى الفصائل، لا تقدم البديل للناس ولا للشعب. أمّا السبب الثاني فهو انتشار الآفات

بين عمل وآخر، من عامل مطبعة إلى سائق عند رجل أعمال لبناني، وأعمال أخرى عمل بها. هذا الرجل كان عضواً في حركة "فتح"، ومسؤولاً في اللجنة الشعبية لمخيم مار الياس، ومع ذلك لم يعد يستطيع احتمال العيش بتلك الطريقة، فالمخيمات، مثلما يشير، باتت على "كف عفريت". وحتى لو أنه يرى التهجير على المستوى الوطني مضرراً بالمصلحة الفلسطينية، إلا إنه يعتبر أن ج. غ. حالة إنقاذ أيضاً، وأن المحاسبة يجب أن تكون لأولئك الذين تركوا المخيمات تصل إلى هذا السوء على المستويات كافة.

وتعقيباً على كلام هذا الشاب، والذي نقله معدّ التحقيق إلى سهيل الناطور، قال هذا الأخير: "ليس أمام هذا الجيل الجديد الذي يتخرج، سواء من الثانوي أو المهني أو الجامعي، أي حافز على البقاء، ولهذا يتخذ قراره بالمغادرة. المستقبل ليس مضموناً، فلا بالسياسة سيحصل على حق العودة سريعاً، ولا هو يُعتبر مواطناً لدولة فلسطين المأمولة، كما أنه ليس مرتاحاً لعدم وجود حقوق مدنية أو اقتصادية أو اجتماعية له في لبنان."

لا قدرة ولا إرادة لوقف الهجرة

توجّه معدّ التحقيق إلى مسؤولين في اللجان الشعبية داخل مخيمات بيروت، ووجّه إليهم عدة أسئلة عن كيفية تعاملهم مع موضوع الهجرة داخل المخيمات. أبو النور^٩ الذي يسكن في مخيم شاتيلا يقول: "طبيعي الهجرة لها علاقة بعدم الاستقرار الأمني وعدم الاستقرار الاجتماعي. ففي بيروت، وتحديدًا في شاتيلا، لدينا نزوح داخلي وهجرة خارجية، وجزء منهم (اللاجئون) ينزح في اتجاه وادي الزينة، فالذي لديه بيت

الواقع الأمني الحافز الأكبر على الهجرة

لم يرغب عن أحد من الذين قابلهم مُعدّ التحقيق الإشارة إلى الأوضاع الأمنية في المخيمات، والتي ليست أمراً عابراً في واقع المخيمات في لبنان، وليست سبباً بسيطاً ضمن الأسباب الكثيرة التي تدفع الفلسطينيين في لبنان إلى الهجرة. وفي هذا السياق، يشير تحقيق لأنيس محسن في "مجلة الدراسات الفلسطينية" إلى أنه "ليس مستجداً الحديث عن أمن المخيمات في لبنان، بل يمكن القول إن هذا التعبير الذي يُداول كثيراً منذ ما بعد تطبيق اتفاق الطائف الذي يُفترض أنه أنهى الحرب الأهلية في لبنان، ملازم للمخيم منذ أن تكون بعد النكبة، ذلك بأن المخيمات في لبنان، بل الوجود الفلسطيني كله، نُظر إليهما كملفٍ أمني مع الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والثقافية والقانونية، وكثيراً ما استُخدما فزاعة بين أطراف المجتمع اللبناني وطوائفه، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة التوطين.^{١٠}" وجاء في تقرير أعدته "مجموعة الأزمات الدولية" ما يلي: "[...] اللاجئون الفلسطينيون - ولبنان - يستحقون أفضل من هذا. النموذج التقليدي لإدارة المخيم تعتريه مشاكل عدة، وهو بحاجة للإصلاح. تكمن السلطة تقليدياً في أيدي اللجان الشعبية التي تتكون من قادة الفصائل غير المنتخبين الذين يستمدون معظم شرعيتهم من أسلحتهم. وبما أن قوات الأمن التابعة للدولة اللبنانية كانت ممنوعة من التدخل، فإن السكان يشكون كثيراً من الفوضى والصراع بين الفصائل في جيوب كبيرة، ومسلّحة وغير منظمة عصية على النظام والقانون اللبنانيين.^{١١}" هذا الواقع الأمني للمخيمات، جعل من

الاجتماعية الكبيرة في المخيم، وخصوصاً المخدرات وتجّارها. وبما أن الأب لا بد من أن يكون حريصاً على ألاّ ينحرف أولاده بهذا الاتجاه، فإنه يأخذ القرار بمغادرة لبنان أو المخيمات في اتجاه مناطق ثانية.^{١٢} هذه الردود أجمع عليها معظم من سئلوا عن دور الفصائل، أكانوا من أعضاء في التنظيمات، أم من الراغبين في السفر. ولدى التوجه بالسؤال إلى عدد من المسؤولين في اللجان الشعبية، عمّا إذا حاولوا مقابلة ج. غ، أو الجهات المعنية في الدولة اللبنانية، فإن الإجابات في معظمها، كانت تلتقي في نقاط محددة، وأحد هؤلاء من العاملين والمسؤولين في واحد من فصائل منظمة التحرير، قال: "على شو بدنا نحكي معو؟ أنا بدي أسألك. عشان شو بدي أحكي معو؟ على شو بدي أسألو؟ بدي أقلو عيب تعمل هيك؟ ما فينا نقلو شي. ليش بدنا نتواصل معو أصلاً؟ ما أصلاً السؤال مشبوه. لأنو أنا لو بدي أتواصل معو معناها أنا شريك معو. أو بدي أقلو إنت ممنوع تعمل هيك شي. مافيني أنا أقلو هاد الكلام. ولا فيني أقول إنو هاد الزلّة خاين عم بيسهل الهجرة، لأنو أنا مش عم بأمّن لشعبي البديل. مافيني أتواصل معو. عشان شو؟" ويضيف أحد المسؤولين في فصائل منظمة التحرير أن بعض القيادات، وبعض المسؤولين في الفصائل، هاجروا، "يعني لأنو هاد علناً. يعني هاد الرمز كان موجود هون في لبنان، وكان من أكثر الناس اللي بيخطب في الشوارع والتلفزيونات، وكان يحارب بسيف الوطنية في البلد، بس هو أول واحد من الناس اللي طلعت."

أي يوم يجي لنحددو موعد يجي ياخذ
مصرياتو وباسبوراتو.

حقائق تتأكد بعد انكشاف شبكة التهريب

هذا الرقم غير دقيق بالضرورة باعتبار أن ج. غ. ليس السمسار الوحيد في لبنان الذي يعمل على تسهيل سفر الفلسطينيين، فهناك غيره، لكنهم أقل شهرة منه. وبسبب عدم شهرتهم، فأسماء معظمهم غير معروفة، بالتالي فإن الثقة بهم تكاد تكون معدومة، ولهذا، يُعدّ ج. غ. المفضّل لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، على اعتبار أن من قام بتسفيرهم وصلوا، في أغلبيتهم، إلى وجهتهم ضمن الاتفاق. رواية اللاجئين الذين تواصل معهم مُعدّ التحقيق سندها خبر نشرته صحيفة "EL PAIS" الإسبانية، نقلاً عن وكالة الأنباء الإسبانية "EFE" بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وجاء في متن الخبر أن الشرطة الإسبانية قامت بمشاركة الشرطة الفرنسية و"يوروبول"، بتفكيك شبكة أدخلت إلى إسبانيا ١٢٠٠ فلسطيني على الأقل من خلال التحايل بشأن الحصول على الحماية الدولية أو اللجوء. وأضافت الصحيفة أن الشرطة اعتقلت ٩ أشخاص (٥ في مدريد و٤ في فرنسا)، وسجنت ٦ منهم، وأشارت إلى أن التحقيقات أكدت أن أفراد الشبكة "كانوا يتقاضون ٨٠٠٠ يورو من كل فلسطيني من أجل إدخاله إلى إسبانيا عبر مطار أدولفو سواريز بارخاس في مدريد"، كما أكدت أن المنظمة كانت تعمل منذ كانون الثاني/يناير الماضي، ووصلت أرباحها إلى ٩,٠٠٠,٠٠٠ يورو وفقاً لما ورد في بيان الشرطة بعد إجراء عمليات التحقيق.

اللجان الشعبية لجائناً تُعنى بأمور إدارية وتنظيمية داخلية بسيطة في المخيمات، بينما تغيب عنها تفصيلات مهمة مثل إحصاء أعداد المغادرين للمخيم، سواء في الهجرة الداخلية أو الخارجية، وحتى بعض من يقطنه من غير الفلسطينيين. ولدى سؤال أبو النور وعدد من المسؤولين في اللجان الشعبية داخل عدة مخيمات، عن أعداد المهاجرين، اجتمعت الإجابات على أنه لا يمكن الحسم بأعداد الأرقام. وهكذا لم يبقَ أمامنا إلا اعتماد الرقم ١٥٠٠ الذي قاله ج. غ. في الرسالة الصوتية التي أرسلها ونُشرت في صفحات المخيمات في مواقع التواصل الاجتماعي، وتداولها الناس ضمن تطبيق "واتس أب". وفيما يلي النص الكلامي لما ورد في التسجيل الصوتي:

عم يتداولوا يلي بدن يتداولوه، أيّا واحد بدو مصرياتو يجي معزز مكرم ياخذ مصرياتو ونحن ما عنّا أي مشكل؛ الطريق مش وقفت على جمال غلاييني، وقفت على كل الكرة الأرضية؛ كل شي فيه فلسطيني حول العالم ما عاد يقدر يفوت على إسبانيا. نحنا عم نحاول نجيب إذن سفر؛ مثل ما كان عنّا إذن سفر وفات ١٥٠٠ واحد، عم نحاول نجيب إذن سفر ثاني. يلي بيحب ينظر أهلاً وسهلاً فيه، يلي ما بيحب ينظر يجي ياخذ مصرياتو، بس يتلفن بالأول لحى نحددو موعد لأنو ما بدي عجة الله يرضى عليكم. والحمد لله ما حدا عم يقبل يجي ياخذ مصرياتو.. عم نتلفن للعالم ما حدا بدو مصرياتو، بدو يسافر؛ فلهلسب يلي بدو ياخذ مصرياتو ما في مشكل، يتلفن ويقول

única de aprendizaje online

Metodología única de aprendizaje online

Metodología única de

ESP | AME | BRA | CAT | ENG

NEWSLETTER ☐ SUSCRIBETE

estudia desde donde quieras

estudia desde donde quieras

Conéctate y estudia desde donde quieras

Conéctate y estudia

≡

EL PAÍS

ESPAÑA

ANDALUCÍA
CATALUÑA
C. VALENCIANA
GALICIA
MADRID
PAÍS VASCO
MÁS COMUNIDADES
TITULARES »

POLICÍA NACIONAL >

Desarticulada una red que introdujo en España a cientos de palestinos con fraudes en las concesiones de asilo

La policía ha detenido a nueve personas, cinco de ellas en Madrid y cuatro en Francia

f

t

+

48

♥

✉

📄

EFE
Madrid - 11 NOV 2018 - 15:30 CET



BLACK FRIDAY
UP TO 70% OFF
فش خلق!
28-23 تشرين الثاني

Agentes de la Policía Nacional, en una imagen de archivo. PACO PUENTES

La Policía Nacional, con la participación de la policía francesa y de Europol, ha desarticulado una red que introdujo en España al menos a 1.200 palestinos mediante el uso fraudulento de la figura de protección internacional o asilo, según ha informado este domingo la Dirección General del cuerpo. En la operación, los agentes han detenido a nueve personas, cinco de ellas en Madrid y cuatro en Francia. De ellas, seis ya han ingresado en prisión.

صفحة الجريدة الإسبانية التي ورد فيها خبر تفكيك الشبكة.

اللاجئين الفلسطينيين، فتحصل منهم على دفع مسبق لمبلغ يصل إلى ٨٠٠٠ يورو، ثم يتم تحديد مسار الرحلة الذي يبدأ من لبنان فأثيوبيا فالبرازيل فبوليفيا، بوثائق تصاحبها تأشيرة سياحية لدخول البلد الأخير الأميركي اللاتيني، أي بوليفيا. وبعدها لا يبقى أمام الفلسطينيين سوى المرحلة الأخيرة من رحلتهم عبر السفر إلى إسبانيا حيث يطلبون الحماية الدولية.

وأضافت الصحيفة في خبرها أن "الشرطة لاحظت ازدياداً ملحوظاً في طلبات اللجوء من طرف الفلسطينيين منذ كانون الثاني/يناير الماضي ٢٠١٨".

بيان الشرطة أكد، وفقاً للصحيفة الإسبانية، أن هناك "شبكة متخصصة بتهريب الأفراد من أصل فلسطيني، وهم يأتون من الشرق الأوسط ووجهتهم أوروبا، وأن عملها (الشبكة) يبدأ في لبنان حيث تستقطب

مباشراً، وتفريغ المخيمات الفلسطينية من سكانها، وإلغاء خصوصية اللجوء الفلسطيني المستمرة منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. ويقول هذا الحقوقي والباحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، مميّزاً بين موجات الهجرة السابقة والحالية: "المحصلة للهجرات السابقة كانت بصورة عامة كالتالي: الفئات المتوسطة إجمالاً تتأثر بالحرب، وتتأثر بجمود الاقتصاد ودماره، فتحاول البحث في الخارج عن ملجأ، وتُقبل في الخارج لأن لديها كفاءات علمية أو إمكانات أولية للانطلاق إلى حياة الغرب والاندماج بها، بينما الفقراء لا يذهبون، أولاً لمشكلات اللغة، ثم لمشكلات الواقع الاجتماعي والديني وغيره." ويدلل الناطور على ذلك عبر نموذج مخيم شاتيلاند "في هذا المخيم كنت ترى في السابق الناس وبعض العائلات يبيعون ما يملكون من سيارة أو محل عمل أو منزل أو غيره ليسافروا عبر مراكز تهريب للاجئين تعمل بشكل شبه قانوني لإيصال اللاجئين إلى أوروبا، وتتلاعب بالقوانين، مع أن عملها ليس قانونياً بالمعنى الجوهري، إلا أنها تعطي جوازات وفيزا وإقامات وسماح لدخول بلاد أخرى بشكل قانوني. وهنا يبرز التواطؤ الغربي بقبول هؤلاء على أنهم لاجئون. أما الآن، فقد جاء دور تهجير الفقراء الذين يبيعون جميع ما يملكون، بحيث لا يعود في استطاعتهم التفكير في العودة إلى أقرب المناطق إلى فلسطين، سواء في الأردن أو في سورية، وتحديدًا في لبنان."

خاتمة

ليست الهجرة ظاهرة جديدة في فلسطين ومجمل بلاد الشام، فالمهاجرون من مختلف

وتضيف الصحيفة أن شبكة التهريب التي وصفتها بالإجرامية "اعتمدت على مشاركة أشخاص يقيمون في لبنان ويتعاونون معها في تنظيم الرحلة إلى أميركا اللاتينية، ومنها إلى إسبانيا. وعلاوة على إعطاء الفلسطينيين تعليمات محددة من أجل طلب اللجوء والتواصل مع أفراد الجماعة الإجرامية في مدريد، فإن المنظمة على معرفة ممتازة بالقوانين الإسبانية النازمة لحقوق الحصول على اللجوء. ومع دخولهم إلى منطقة شنغن كان على الفلسطينيين الانتظار كي يتم قبول معاملة طلب اللجوء، وبُعيد الاتفاق على هذا الترتيب يُنقلون عبر البر في سيارات تنقل عدة أفراد نحو بلجيكا وألمانيا، وفي مدينة بورديو الفرنسية يجري تبديل السيارات القادمة من إسبانيا وتبديل سائقها. وتتوزع البنية التحتية لهذه المنظمة بين إسبانيا وفرنسا، سواء على صعيد إيواء اللاجئين، أو على صعيد تبديل العربات والسائقين، وقد اعتمدت الشبكة على ١١ سيارة."

وبعد أن كشفت الشرطة الإسبانية بالتعاون مع الشرطة الفرنسية و"يوروبول" هذه الشبكة، اتخذ قرار في مدريد منذ ٢٠١٨/١١/١، يلزم حملة وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين الصادرة عن السلطات اللبنانية، أن تكون الوثائق مرفقة بتأشيرة دخول إلى إسبانيا.

هل من نهاية؟

يؤكد سهيل الناطور أن موجة الهجرة الأخيرة خطيرة، ويبدو أنها مُعدّة بعناية، عبر دراسات لها علاقة بالواقع الاقتصادي والمعيشي والسياسي لهؤلاء اللاجئين، ويبقى الهدف إنهاء قضية تمسّ إسرائيل بشكل



لافتة في مخيم نهر البارد تربط بين الهجرة واستعادة الكرامة للاجئين الفلسطينيين.
(خاص بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية")

منظمة التحرير في غيبوبة "السلام"، وتحول رجال الفصائل من فدائيين إلى كتل من المسلحين المتسلطين. فاللاجئ الفلسطيني في لبنان الذي انسدت في وجهه سبل الرزق بسبب القوانين التمييزية التي تحمل سمة عنصرية، وتهدد كرامته فيعيش منتظراً اللاشيء، وسط تفكك سياسي واجتماعي وأخلاقي، لم يعد أمامه سوى اللجوء إلى سماسرة التهجير بحثاً عن كرامته المهدورة. هذه هي الحكاية، سماسرة وعصابات وأجهزة، أخطبوط نعرف أين يبدأ لكننا لا ندري أين ينتهي، لا نعلم من يحمي، ومن يغطي، ومن يرفع هذه الشبكات. تبدو الأمور كأن حرباً شاملة تدار بصمت. إنها حرب على الوجود وعلى الفكر؛ حرب على النفسية، وعلى الحقوق، وهي بالغة الخطر لأن الفرد لا يستطيع مواجهتها وحده. ويبدو أن الجهات المناط بها التصدي ليست في وارد

مناطق سورية ولبنان وفلسطين، احتلوا منذ أوائل القرن الماضي، حيزاً كبيراً في تاريخ هذه المنطقة.

غير أن ما نشهده الآن ليس هجرة بالمعنى القديم والشائع للعبارة، ذلك بأن الهجرة في الماضي كانت في جوهرها بحثاً عن فرص عمل، وهرباً من الفقر والجوع. أمّا ما روينا في هذا التحقيق، فهو وصف لعملية تهجير تتخذ طابع التسلل، وتتصف بكثير من السرية المعلنّة، ولها هدف صريح هو إفراغ المخيمات من اللاجئين تمهيداً لطي الملف.

الفلسطينيون في لبنان يهاجرون، كغيرهم من سكان هذه البلاد المنكوبة بالاستبداد والمغاطة بدماء الضحايا، بحثاً عن كراماتهم المهدورة، وحققهم في هوية إنسانية. صارت صفة اللاجئ الفلسطيني تهمة أو مصدر عار، منذ أن انحنت البنادق ودخلت

الكريم، وخصوصاً الأجيال الشابة والصغيرة. كذلك، فإن واجبات المؤسسة الرسمية الفلسطينية والفصائل، هي النهوض بأعباء اللاجئين الفلسطينيين، وتحديدًا في مخيمات لبنان الأكثر بؤساً ومأسوية، لكن ما نراه في الواقع الملموس هو إهمال يتفاقم ولا يمكن فهمه إلا بصفته جزءاً من التلاشي السياسي والأخلاقي.

الهجرة، أو تهجير الفلسطينيين، لم يبدأ من ج. غ. ولن ينتهي بإعلانه انسداد طريق مدريد للهجرة إلى أوروبا. إنها عملية متواصلة، حتى إن هذا السمسار وعد في رسالته الصوتية زبائنه من اللاجئين الفلسطينيين الكارهين لوضعهم السيء في لبنان بالبحث عن مسرب جديد، وأغلب الظن أنه سيجده، ما دام معظم الداخل اللبناني يعمل سراً أو علناً على إقفال كل أمل بحياة كريمة للاجئين الفلسطينيين، وما دام المستفيدون من تهجير الفلسطينيين إقليمياً ودولياً، ولا سيما إسرائيل، حريصين على فتح مسار جديدة للتهجير، وما دامت القيادات الفلسطينية المتعددة مصرّة على هزالتها السياسي. ■

المواجهة، بدءاً بالجهات الفلسطينية الرسمية غير المؤهلة حالياً لوقف هذا النزف البشري من مخيمات اللجوء في لبنان، وصولاً إلى الدول العربية التي تذهب نحو التطبيع بمختلف أشكاله، وذلك على حساب قضية الشعب الفلسطيني، عبر القبول بكل ما تريده إسرائيل، وتناسي حقوق الفلسطينيين، وأبرزها عودتهم إلى أراضيهم التي هُجروا منها، وبضمان القانون الدولي. إن حمى التطبيع السياسي والعسكري التي تضرب المنطقة، تسعى لإقفال الصراع نهائياً، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر إنهاء الوجود السياسي والمادي للاجئين. في الخلاصة، إن ترك الفلسطينيين مخيماتهم والهجرة إلى أوروبا وغيرها، ليست مسؤولية اللاجئين، وإنما هي مسؤوليات متعددة، ليس آخرها إغلاق الدول العربية أسواقها أمامهم. وبالتالي، فإن إنهاء هذا الإغلاق والتضييق على حرية الفلسطيني في العمل وسبل الرزق المتنوعة، سيساعد في التخفيف عنهم، ويحتّم على اختيار البقاء في الأماكن القريبة من فلسطين، وعلى عدم الهجرة وطلب جنسية أخرى تسهيلاً للعيش

المصادر

- ١ انظر كلمة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري خلال إطلاق التعداد في السراي الحكومي - بيروت، ٢٢/١٢/٢٠١٧، في موقع الوكالة الوطنية للإعلام، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/320720/nna-leb.gov.lb/ar>
- ٢ انظر موقع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://goo.gl/NW9tCA>
- ٣ انظر المصدر نفسه في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://goo.gl/fbFMGE>
- ٤ انظر المصدر نفسه في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://goo.gl/WxGSBX>
- ٥ انظر "جدول ملكية اللاجئين الفلسطينيين للشقق السكنية المسجلة، بحسب الأفضية (حتى ٩/٣/٢٠١٥)"، في المصدر نفسه، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://goo.gl/AgyZVR>
- ٦ انظر، "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015"، p. 44, in UNRWA web, on link:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/survey_on_the_economic_status_of_palestine_refugees_in_lebanon_2015.pdf
- ٧ ر. أ. ح. لاجيء فلسطيني من مخيم مار الياس تواصل معه مُعدّ التحقيق، وتسلم أجوبته عبر رسائل صوتية.
- ٨ ر. ع. لاجيء فلسطيني في لبنان تواصل معه مُعدّ التحقيق عبر البريد الإلكتروني.
- ٩ أبو النور: مسؤول في اللجان الشعبية في منطقة بيروت.
- ١٠ أنيس محسن، "أمن مخيمات لبنان: إدارة التوتر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١١ (صيف ٢٠١٧)، ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ١١ انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "مأزق لبنان مع الفلسطينيين: الصراع على نهر البارد" (تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رقم ١١٧)، ١ آذار/مارس ٢٠١٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/lebanon-s-palestinian-dilemma-struggle-over-nahr-al-bared>
- ١٢ انظر: "Desarticulada una red que introdujo en España a cientos de palestinos con fraudes en las concesiones de asilo", El País (11 November 2018),
https://elpais.com/politica/2018/11/11/actualidad/1541942699_183796.html